سبع مسائل في احسن الوسائل للسياسة العراقية

أ.م.د. عبد الجبار أحمد عبد الله(*)

- وقد خبروني أن في الشرق وحـــدة كنائسه تدعو فتبكي جوامعـــــه
(الجواهري)
- إذا لم تحترم صاحب الرأي لرأيـــه فـــلا تحتقر الرأي لصاحبـــه
(الزهاوي)
- علام التعادي لأختلاف ديانـــــــة وأن التعادي في الديانة عدوان
(الرصافي)

المقدمة

إن أي مشروع وبرنامج سياسي مطروح لابد أن يأخذ بالحسبان بعض الأشتراطات الداخلية والخارجية، في مجالها الزماني والمكاني، وفي أبعاد أجتماعية أقتصادية وثقافية. ومن دون وجود هذه المراعاة للأشتراطات فأننا نحسب صعوبة أستمرارية ذلك المشروع فضلا عن التشكيك بنجاحه،إن تاريخ 9 نيسان 2003 في العراق يشكل حدثا بارزا وفاصلا مهما، أثار الكثير من المشكلات وقبلها التساؤلات حول العديد من المسائل وكثيرها. والمسائل التي طرحت وما زالت مطروحه ليست هي من المسائل السهلة، بل هي صعبة ومعقدة. وهي كذلك, لأن كل مسألة أثيرت أثارت وتثير معها العديد من المشكلات، بالشكل الذي يمكن فية القول إننا لا نستطيع أن نتناول أية مسألة من دون أن يصاحبها إقرار منا بأن هذه المسألة تتشظى لمسائل عديده أو تتعدد وبالإطار الذي لا يستطيع أحد أن يلبي أحتياجات حل مسأله ما لوحدها من دون أن يأخذ بالحسبان الأحتياجات والأشتراطات الأخرى . وأصل هذه المسائل في العراق بعضها يرتبط بماهية وطبيعة القوى السياسية والإجتماعية العراقية التي هي متى ما أتفقت على شيء أنما كان ذلك من باب النادر والأستثنائي وليس المعتاد والقاعدة, وبعضها الآخر يرتبط بالحيز الجغرافي, فالعراق رغم صغر مساحته، إلاأنه أصبح يحتوي العالم كله، لأن أغلب دول العالم أصبحت متدخلة ومشاركة أما في صياغة قرار, أو تعديل وتغيير سلوك, أو دافعة نحوه , أو مثبطة له. ولتجاوز التعقيدات المصاحبة للمسائل العالقة، فأنه من الواجب اليوم تحديد بعض المسائل المتفق عليةا بشكل واسع، وليس الإجماع التي من شأنها أن تسهل على العراق وقواه السياسية والإجتماعية المؤيدة والمعارضة معا، المنخرطة في المشروع أو المحايدة والبعيدة عنه، وتوفير بعض الأساسيات القوية لبناء مستقبل سياسي واضح ومستقر. وما نطمح للتأكيد له في هذه الدراسة المتواضعة هو التأكيد على أن بعض هذه المسائل تتعلق بإطار (ما بين العراقيين أنفسهم) وبعضها الآخر يتعلق بإطار (العراقيين) وبعضها الآخير يرتبط بإطار (ما بين العراقيين والآخرين من الدول المجاورة و الولايات المتحدة الأمريكية). وسنحاول في ثنايا هذه الصفات المتواضعة طرح بعض المسائل التي حددناها في سبع مسائل لتحديد وتأطير مستقبل مستقر وآمن للعراق والعراقيين وبما يخدم العراقيين أينما وطئت أقدامهم وأينما سكنوا على وجه البسيطه. وقد أنتظمت الدراسة في سبعة محاور فضلا عن المقدمة والخاتمة .وسنحاول تناول الواحدة تلو الأخرى وصولا الى صياغة أهم الأستنتاجات التي توصلناها.

المسألة الاولى- الإستبداد والإحتلال:

لا نستطيع أن نتحدث عن علاقة تخييرية ما بين الإستبداد والإحتلال فنكون أما من مناصري الإستبداد, أو من مؤيدي الإحتلال، لأن العلاقة بينهما ليست هي علاقة بين منظومتين مختلفتين سياسيا وفكريا, لأن من مواصفات الإستبداد سلب أرادة المواطن وتشوية وتغييب دور المواطن والمواطنة، وكذلك من مواصفات الإحتلال ليس سلب إرادة المواطن حسب بل والوطن أيضا والتحكم بهما لصالح مسار معين [1] وتثار هنا مسألة الأيجابيات[2] التي يمكن أن نجنيها من الإستبداد والإحتلال، إعتمادا على أن بعض النظم الإستبدادية حققت الأستقرار والتنمية الناجعة مع

(*) كلية العلوم السياسية/ جامعة بغداد

حفاظها على وحدتها الوطنية، وإعتمادا على أن التجربة الإحتلالية (الأستعمارية)، في هذه الدولة أو تلك أوجدت بعض البذور المهمة والأساسية ليس في بناء الدولة ومؤسساتها حسب بل وتعويد المواطن على السلوك الديمقراطي - المدني . وهنا نعتقد أن إيجابية الإستبداد (المادية) في هذه المسألة ينبغي أن تنصرف لإيجابية معنوية - أعتبارية تتعلق بالمواطن حتى نستطيع أن نحكم بإيجابية عن الإستبداد. أما إيجابية الإحتلال فهي مشكوك بها, لأن العلاقة ما بين المحتل والدولة المحتلة قد أنحصرت وتأطرت في دائرة القصور المادي لتلك الدول في ظل علاقة غير متكافئة مابين المركز (المتقدم) والأطراف (المتخلفة)[3]، وكذلك هنالك قصور معنوي - أعتباري يتمثل في أن الإيجابيةقد تحكمت أصلا في مسيرة التطور السياسي تارة بقطع عملية التطور, وتارة أخرى بالتحكم بمسارات هذا التطور وبما يخدم دول المركز ومصالحها. وفي العراق وضمن اعتماد منطق الديمقراطية كمنهج سلوك، وسيلة وغاية لا نستطيع القول بأن المسألة الأهم هي التخلص من الإستبداد وبأية صيغة وتذهب لتؤيد الإحتلال مهما كان شكله. فالإستبداد، عندنا، هو شكل من أشكال الإحتلال, والإحتلال شكل من أشكال الإستبداد، والإستبداد والإحتلال هما مبدأن (بل مبدأ واحد) ضد مبدأ الديمقراطية[4]. إن إنعدام الديمقراطية في ظل الإستبداد، يجب الا يدفعنا لعدم الأستشعار بالتمسك بالثابت الوطني ونفرح كثيرا أو قليلا لصور الديمقراطية في ظل الإحتلال، لأن المنطق الديمقراطي والبناء الديمقراطي الموضوعي والصحيح هو ذلك الذي يجري بعيدا عن الإستبداد والإحتلال معا. وتمسكا بمنطق الوطن والمواطنه، لا تستطيع القول بأن المسأله المهمة هي التخلص من الإحتلال والعوده للأستبداد لان الإستبداد كان العامل الحاسم والأساسي في جلب الإحتلال كما أن شخص الإحتلال وأدواته كان من المؤيدين الأقوياء للأستبداد في مدة خلت [5]. لذلك فأن التمسك بالثابت الوطني الديمقراطي، هو السبيل الواجب أتباعه لكي تتفادى الوضع الذي نكون فية بين المطرقة والسندان(الإستبداد والإحتلال). والوقوف بين المسألتين بدون إتخاذ موقف صعب التحقيق مثلما أن العودة زمنيا للماضي غير جائز والمضي لمستقبل إحتلالي أمر غير مقبول، والأفضل هو في كيفية المضي في درب يكون فية المبدأ الوطني الأخلاقي لازم ونرفض فية معا الإستبداد والإحتلال، مع عدم الإنسياق لرؤية تتجاوز العامل الزمني - التأريخي[6]. وهنا نعتقد أن من الواجب توكيد بعض الثوابت الضرورية لكي لا يكون هنالك ترجيح لواحدةعلى الأخرى (الإستبداد والإحتلال) :

1- إن السعي الحقيقي لمحاربة الإستبداد هو السعي لأن يكون البديل هو الحرية والديمقراطية [7]، مثلما يكون السعي لأن يكون بديل الإحتلال هو الإستقلال الديمقراطي, لأنه لا قيمة لأي إستقلال من دون حرية ولا قيمة لأية حرية من دون وجود الإستقلال .

2-.إن الإستقلال المصحوب والناتج من الإستبداد لن يكون إستقلالا مكتملا ما لم ينشأ مواطن مستقل في خياراته وقراراته، وكذلك الحال فإن الإستقلال مفقود في ظل الإحتلال .

3-.إن أفضل أستراتيجية تحقق الحرية والديمقراطية، هي تلك التي تعتمدعلى تكاملية الوسائل وتنوعها مع الترجيح للخيار السياسي، ومع ضرورة عدم أعتماد منطق الأكراه والأجبار لأعتماد خيار دون آخر، فليس حق من يعتقد بأن الخيار الإقتصادي هو الأصح في تحقيق الإنجاز المراد, وأن يفرض خياره بالإكراه على من يعتقد بأن الخيار السياسي أو العسكري هو الصحيح.

المسألة الثانية- الماضي والمستقبل:

وتثار هنا مسألة الهوية الماضوية كعابر نحو المستقبل والهوية المستقبلية الجامدةبالماضي[8]. فمن سمات النظام السياسي الناجح أن تكون رؤيته محكومة في إطار السعي والمضي قدما نحو تحقيق التغيير السياسي والتطور المنشود على وفق معايير التنمية الشاملة المستدامة. والتغيير المنشود يجب أن يأخذ بالحسبان طبيعة المسارات التأريخية السابقة السياسية, والإقتصادية والإجتماعية، خاطئة كانت أم صائبة, ولذلك فإن البناء الديمقراطي الصحيح هو ذلك الذي يحدد عملية البناء على أنها عملية تسعى لتحقيق خطوات مستقبلية مع الأخذ بنظر الأعتبار العامل التأريخي. والديمقراطية

الناجعة هي تلك التي ستتفادى سلبيات الماضي الإستبدادي والحاضر الإحتلالي وتحاول أن تنظر لضحايا الإستبداد والإحتلال، نظرة متساوية بالمعنى الإجتماعي والسياسي. كما سيكون من صميم عمل هذه الديمقراطية سد كل المنافذ التي قادت للكوارث وخلق الضحايا، لكي لا تحصل بالمستقبل أية كارثة ولا يوجد لدينا ضحايا[9]. ومن الضروري هنا توكيد بعض الثوابت المهمة ومنها :-

1- إأن بناء الديمقراطية على وفق تصورات محكومة بالماضي لن تقود لبناء ديمقراطية مدنية – عقلانية،لأنها سوف تتمظهر بالمظهر الديني – المذهبي وهذا ليس في صالح العراق .

2- إن بناء الديمقراطية على وفق تصورات محكومة بالحاضر، تحت مبدأ الأستنساخ والأقتباس، سيقود بنا لديمقراطية غير عراقية الهوية وتأخذ وجها غريبا متطبعة بالأجنبي [10] .

3- إن أفضل الخيارات هو ليس الجمع ما بين النقيضين، بل الجمع ما بين ما هو ممثل لجوهر المبدأ الديمقراطي وروحه, وما هو ممثل للشرط السياسي الإجتماعي الإقتصادي العراقي .

المسألة الثالثة- الوطن والمواطن:

إن الركيزة الأساسية في وجود الدول، الوطن، الثابت الجغرافي، الذي لا ينبغي أن يحترم فقط لكونه مكانا للتعايش والإنتاج والإبداع بل ويشترط أيضا الدفاع عنه. وما تشترك فية النظم السياسية إنما هو تأكيد دور المواطن في التعايش والدفاع، وهنا لن يستطيع أي نظام سياسي أن يستمر ويدوم من دون وجود المواطن هذا، ولكن ما تختلف فية هو حول كيفية تحقيق التعايش وعملية الدفاع[11]. فالمواطن في النظم الشمولية والسلطوية والإستبدادية والدكتاتورية[12] هو مجرد رقم وعدد ليس ألا، ولا يعد الكائن البشري ذو المطامح والرغبات والأراء، وأنما هو الفرد الذي لا يتحول عبر الماكنه السياسية المشروعه الى خانة المواطن والمواطنة، بل هو العبد الخاضع التابع بوعي أو من دون وعي. وفي ظل هذه الأنظمة غير الديمقراطية، إنما المواطن هو الكيان العددي الذي يحمل مواصفات عددية كمية وليس أبعد من ذلك، وهو المواطن الصياح الهتاف في الشوارع والمسيرات (وليس المظاهرات والإضرابات) وهو ذلك السميع المطيع للأوامر والمضحي أبدا لصاحب السلطةرئيسا كان أم ملكا، حاكما أم زعيما . وأحد الأسباب المهمة وراء ذلك هو الأندماج غير الطبيعي الحاصل ما بين الوطن بشخص صاحب السلطة، الفرد الذي هو فوق كل عدد وخارج كل حساب، إنه الفرد الذي لا يمثل الأمة حسب بل قائدها ومسيرها [13]. وفي ظل هذا الوضع ستكون عملية التعايش صعبة التحقيق بصفة طوعية أو سهلة الأندماج مع الآخر، لأن الآخر هو أيضا العدد والرقم وليس الكائن الحي. وفي ظل الخوف المتبادل ما بين الأفراد لن يكون بالإمكان إنجاز التعايش سياسيا، وستبقى حدود التعايش الإجتماعية غير مؤدية الى أبعد من حدود العلاقات الإجتماعية التقليدية وعلى وفق معادلة عامودية لا يدخل فيها عنصر كسر هذه الدائرة ولا كسر الحواجز نحو معادلة أفقية وهذا هو المهم[14].

إن أنماط التعايش الإكراهية هي نتيجة مصاحبة للنظم غير الديمقراطية بعكس أنماط التعايش المتحققة في النظم الديمقراطية التي تحسن إدارة التنوع الموجود فيها، سواء كان تعددا أجتماعيا أم قوميا أم دينيا - مذهبيا. النظم غير الديمقراطية أما تنكر هذا التنوع أو تقمعه أو تحسبه قوة على طول الخط، ولن يكون الإنكار أو الكبت والقمع أو الإعتراف المزيف لهذا التعدد إلا إحدى المشكلات والمدخلات المفضية الى مخرجات غير إيجابية على مستوى القرارات والصياغات والسياسات وواحدة من معطلات عملية الدفاع الحقيقي عن الوطن. وقرار الدفاع عن الوطن، قد نجده طوعيا، في ظل غياب سلطة ما، مدفوعا بالاعتبار الديني _ الأخلاقي وليس نتاج أوامر فوقية صادرة من القمة, أما في ظل وجود السلطة، فعملية الدفاع عن الوطن، ستكون أما نتاج عملية سوق وحشد وتعبئة قسرية وهذا هو الحال في ظل السلطة غير الديمقرطية، أو تكون العملية نتاج توظيف ومساهمة وتجنيد للمقدرات الجماهيرية الوافدة من القاعدة الى القمة، وهذا هو الحال في السلطة الديمقراطية. وفي النظم غير الديمقراطية [15]، لن يدافع المواطن إلا عن جدار ليس له, أما في النظم الديمقراطية فإنه يدافع عن حقه في كثير من القرارات التي يساهم في صنعها، والوطن الذي

سيدافع عنه إنما هو في الأرض التي تجمعه مع الآخرين وليس بيت الحاكم أو كرسي السلطان. ولذلك إذا ما أردنا أن ننجح حقا في بناء مستقبل العراق فواجب علينا أن نعول على أهمية دور المواطن المساهم المشارك وليس الخاضع التابع، وإذا كانت الديمقراطية قد عرفت غالبا بأنها حكم الشعب فإننا نعتقد بها اليوم حكم المواطن والمؤسسات الخادمة للمواطن وليست الحاكمة له [16]. أما عن الوطنية فهي التي ترتبط بالموقف السياسي، الإجتماعي، الإقتصادي، الموقف الذي يحافظ على الوطن وكرامته وسمعته وثرواته، ومن الضروري هنا أن نتحول بهذا المفهوم نحو المواقف المتعددة التي ترتبط بالمواطن، وغايات هذا التحول ليس خلق معادلة العداء ما بين الوطنية والوطن بقدر ما تهدف الى عدم جعل الوطن مطية لأغراض الحاكم والسلطان، والرقعة الجغرافية، الثابت الأساسي في كل دولة، سيكون البديل عنه العنصر البشري المتحول، ولكن الثابت الحقيقي داخل حدود الرقعة الجغرافية أو خارجها، وداخل العاصمة أو أطرافها، لأننا نحسب أن واحدة من معطلات الإندماج والتعايش هو وجود المفاضلة ما بين محافظة وأخرى[17]، وقضاء وآخر داخل حدود المحافظة، وهذه المفاضلة والتحيز ستغيب أمام التركيز على المواطن. ونحسب أن المعادلة التي ينبغي أن تسود هي المواطن قبل الوطن والمواطنة قبل الوطنية والوطن مع المواطنة وليس ترجيح الوطن على المواطن. والوطنية[18] التي نقصدها هنا هي الوطنية المقبولة المعتمدة على مقومات العروبة وليس القومية، في محيطها العربي التي تجاوزت على حدود الوطنية, لأن العروبة هي أشمل من القومية ولن يكون هناك توضيف من أية حركة قومية لها بشكل سيء أو خاطئ . وهنا لن يكون إغفال للقومية في محيطها المحلي، القومية الكوردية والتركمانية والقوميات الأخرى . أذ ستكون هذه القوميات مؤطرةبالوطنية العراقية، الوطنية التي تعترف بوجود التنوع القومي - الديني - المذهبي ولا تنكره أو تكبته. والوطنية ستكون هي الإطار لكل من القومية والعروبة، ومن ثم ستكون الديمقراطية الوطنية [19]، ذلك النهج السياسي الذي يفسح المجال للعمل ضمن ثوابت مشتركة، بعضها يتعلق بالثابت الجغرافي والآخر بالمتحول البشري لإيجاد صيغةسياسية إدارية, جغرافية مقبولة للجميع، بالطريقة التي لا يضيع المواطن والوطن معا أو ترجح الثانية على حساب الأولى. ومن الضروري توكيد بعض الثوابت الضرورية للعراق ومنها :

1- أن أفضل سبيل للحفاظ على وحدة الوطن هو أحترام المواطن وتشجيعه على التعايش مع الآخرين ومتقبلا لهم, ويقتضي هذا تهيئة السبل اللازمه أبتداءا من رياض الأطفال مرورا بالمدرسه وأنتهاءا بالجامعات .

2- أن وحدة الوطن لا تعني بالضروره أعتماد نظاما مركزيا، لأن سبل اللامركزية الإدارية واللامركزية السياسية ومنها الفيدرالية قد تقدم بعض العلاجات للمشاكل في العراق .

3- أن وجود المواطن الديمقراطي ووجود مركز ديمقراطي هو البديل الأفضل للفدرالية وليس مجرد الطعون والأنتقادات الموجهه اليها , وضرورة وجود بدائل عملية ومقبوله لها .

4- أن أية صبغه جديده يمكن أن يصطبغ بها العراق ينبغي أن توازن ما بين متطلبات المحيط المحلي والمحيط الإقليمي العربي والأسلامي، بالشكل الذي لا تكون هناك مناداة للتمسك بالقومية التي تلبي طموحات المحيط العربي وتنكر طموحات القومية في المحيط المحلي، وكذلك ألا تكون هناك مناداة لهوية عربية[20] على حساب الهويات الأخرى ولا لهوية أسلامية على حساب الهوية العربية بل الذهاب للمناداة وتأسيس مواطن عراقي ديمقراطي يؤسس وطن ديمقراطي يحتوي الجميع بأختلاف أنتماءاتهم وهوياتهم، وهذا لن يتحقق الا بوجود الهوية العراقية الوطنية .

5- أن المواطن الديمقراطي- لمدني،هو المواطن المساهم في بناء الديمقراطية والقادر على تحقيق الإستقلال الحقيقي للعراق, ونعتقد أن هذا المواطن هو الذي تفوق أهميته أهمية الوطن, وهذا المواطن هو القادر على أنهاء أمد الإحتلال بكافة السبل السياسية والثقافية وهو القادر على بناء الدولة المدنية الحقيقية, وهو القادر على حماية النظام السياسي الديمقراطي من أي تهديد .

المسألة الرابعة- العراق وامريكا- القابليات والقدرات:

ما بين إعتراف الولايات المتحدة بالعراق كدولة مستقلة عام 1932[21] واحتلاله عام 2003 وعلى مدى سبعة عقود من العلاقات، فإن طبيعة العلاقة لم تكن متكافئة ولأسباب عديدة ومنها ما يتعلق بمقومات كل دولة وقابلياتها، فالعراق دولة من دول العالم الثالث تعادل مساحتها مساحة ولاية تكساس (268.601) ألف ميل مربع وعدد سكانه أقل من عدد سكان ولاية كاليفورنيا (34.050.130) مليون [22] ومنذ عام 1932، بل قبل ذلك، لم يكن العراق مستقلا في قراراته السياسية تمام الإستقلال وكان عليه لمرات عديدةأن ينصاع لرغبات وإرادات خارجية ومنها الأمريكية على وجه الخصوص. ونحن نتساءل كيف يكون بالأمر والعراق خاضع كليا لسيطرة الولايات المتحدة الأمريكية حسب قرار مجلس الأمن المرقم 1483[23] وحتى عملية التحول الديمقراطي في العراق فهي لم تكن حسب أشتراطات الباحث صموئيل هينتجتون [24], بل بأداة عسكرية خارجية، وهي نفس الدولة التي وقفت عام 1947 ضد حقوق الأقليات في العراق عبر خطاب الرئيس ترومان وهي نفس الدولة التي عد رئيسها جونسون أن مشكلة الأقليات والكوردية هي مشكله داخلية، وهي نفس الدولة التي قلقت كثيرا من فكرة الحكم الذاتي للكورد عام 1965، والدولة التي ناصرت الكثير من الأنظمه غير الديمقراطية في العالم الثالث، وهي نفس الدولة التي تطرح شعار نشر الديمقراطية في العراق ومشروع الشرق الأوسط الكبير. والعراق هو المتلقي أمام الولايات المتحدة الأمريكية ما عدا بعض الحالات بسبب القدرات الكبيره للأخيره أولا وثقل وعبء السياسة الإقليمية والدولية وطبيعة تفاعلاتها ومقيداتها ثانيا [25]. وبسبب عدم اعتماد الواقعية في التحليل السياسي والقراءة غير الصحيحة للخارطة السياسية الإقليمية والدولية, أخطأ النظام السابق كثيرا, وهذا ما سمح للولايات المتحدة الأمريكية من أستثمار هذه الأخطاء، عبر قراءة صحيحة لبعض الأحداث وصنعها مما آهلها في السيطرة على العراق كليا في 9 / نيسان / 2003 وحتى الآن وربما لعقود مقبلة ما لم يكن هناك موقفا شعبيا موحدا منه. ومنذ هذا التأريخ فإن طبيعة العلاقة العراقية- الأمريكية محط جدل بين خيارات عديدة ومنها :-

1- إن العراق رغم قابلياته المحدودة سيكون بمقدوره أن يحدد مساراته بإستقلالية .

2- إن القدرات الأمريكية تحكمت ولازالت وستتحكم بالمسارات في العراق .

3- إن هناك بعض المسارات التي يستطيع العراق أن يتحرك فيها بإستقلالية أما بقية المساحات فهي مسدودة.

4- متى ما وجد تعاون وتفاعل ما بين أصحاب الجهد العراقي، وبشكل وثيق كلما أفضى ذلك لحيازة العراق القدرات ولو بشكل تدريجي، والتعاون الأبرز هنا هو ذلك الذي يكسر الحواجز بين الطوائف والمذاهب[26] .

5- ن الولايات المتحدة الأمريكية تعمل بفعالية في المساحات التي ينعدم فيها التعاون أعلاه، وأسباب أنعدام هذا التعاون هي أما بسيادة لأنعدام الثقة مابين القوى العراقية أو بوجود المعطلات الأمريكية أو الإقليمية .

6- إن النجاحات التي تحققت هنا وهناك إنما كانت بفعل تعاون القابليات العراقية والقدرات الأمريكية.

7- إن هناك مساحات فشلت فيها القابليات العراقية الرسمية والقدرات الأمريكية، ونجحت فيها القابليات- الإجتماعية – التقليدية العراقية مثل تطبيق مشروع الصحوة في الأنبار وغيرها[27] .

8- إن البراغماتية التي تحكم الإستراتيجية الأمريكية في العراق والمشفوعة بوجود أهداف أمريكية بعيدة المدى لم تتوضح حتى الآن, وستكون الدافع للقدرات الأمريكية للأطاحة بكل من يمثل القابليات العراقية، الرسمية وغير الرسمية، المؤيدة والمعارضة، الصديقة والحليفة والعدوة لصالح التمهيد لنشوء خارطة سياسية جديدة, وستكون قابليات العراق فيها قوية ولكنها واهنة أمام القدرات الأمريكية .

المسألة الخامسة- معارضو الداخل والخارج:

مما لا شك فيه أن النظام السياسي السابق لم يكن يسمح بوجود المعارضة السياسية, وذلك بسبب طبيعة الفلسفة السياسية التي حكمته، ونتيجة لذلك خلت الساحه السياسية العراقية من وجود المعارضة السياسية, بأستثناء مدة محدودة ومقيدة, بسبب مغادرتها العراق ليستقر بعضها في الدول العربية (سوريا) وبعضها الآخر في الدول الإسلامية (إيران) وبعضها الآخر في الدول الأوربية[28]. وأما من بقي في العراق فكان الخيار الوحيد المتروك هو قبوله بالأمر الواقع وعدم المجاهرة بالرأي، والاستثناء الجغرافي الذي حصل من هذا الغياب، منطقة الأهوار في جنوب العراق وأقليم كوردستان في شماله, فهاتان المنطقتان أصبحتا ساحتان للعمل العسكري والسياسي معا. إن السمة البارزة فيما يخص المعارضة العراقية [29] عجزها عن اسقاط النظام السياسي السابق، لأسباب عديدة منها ما يتعلق بالقابليات المحدودة التي تمتعت بها المعارضة ومنها ما يتعلق بالمناخ السياسي الإقليمي والدولي. ولذلك فإن جميع المؤتمرات [30] التي عقدتها المعارضة العراقية لم تكن هي بالسبب المنشيء للتغيير بل الكاشف له, وذلك لأن الإدارة الأمريكية هي التي قررت إجراء عملية التغيير . وعملية التغيير جاءت عن طريق الأداة العسكرية الأمريكية وليس العراقية الذي قاد الى نتيجة مهمة ألا وهي تحكم الولايات المتحدة بالمسارات السياسية العراقية بشكل كبير، وفي هذا الإطار برز أتجاهان ونوعان من القوى المشاركة في السلطة الأولى, القوى المعارضة في الخارج والقوى المعارضة التي كانت في الداخل مع وجود أرجحية لمن كانوا في الخارج تولي زمام الأمور والعملية السياسية فيها [31] . ونحسب هنا أن التمييز ما بين هذين النوعين ليس في صالح بناء الديمقراطية في العراق. والطرفان قد قدما الكثير من التضحيات فمن هم في الداخل حرموا من الحرية ومن هم في الخارج أمتلكوا الحرية ومع تضحيات متبادلة ولذلك سيكون من الضروري عدم إنتقاص طرف من الطرف الآخر, مع الحاجة للتوكيد بأن كل طرف هو مدين للآخر, فمعارضوا الداخل يجب أن يكونوا موضع تقدير معارضي الخارج, بصبرهم وتحملهم سياسات النظام السابق مثلما هو واجب على معارضي الداخل تقدير الدور الذي قام به معارضوا الخارج في الساحات والمحافل الدولية . أما عن صلة هذين النوعين من المعارضة ببناء الديمقراطية في العراق فنعتقد أن الميزة السياسية التي تمتع بها معارضوا الخارج, طوال سنوات النفي والغربة, حيازتهم لنوع من التدريب السياسي للعمل الديمقراطي وتطبعهم بعناصر ومقومات الثقافه السياسية المشاركة والحوار المتبادل, من الدول التي عاشوا فيها ولاسيما الأوربية, وكل هذه العناصر والمقومات يفترض أن تسهم في بناء الديمقراطية, لاسيما أن عملية البناء تعتمد بالأساس على دور النخب. أما معارضوا الداخل فقد أكتسبوا الصبر والقدرة على التحمل المؤطرة برغبة شديدة في الحرية والديمقراطية. ولذلك فإن ما يفترض أن يسود في الساحة العراقية هو نوع من المزاوجة ما بين الخبرة السياسية والتدريب السياسي لمعارضي الخارج مع توق ورغبة معارضوا الداخل فهذا من شأنه عدم إضاعة الجهود العراقية وتحقيق مبدأ التعاون ما بين أصحاب الجهد العراقي و لكن للأسف الشديد نلاحظ أن المعارضتين قد أنحصرتا في دائرة ضيقة, فلم تسهم الثقافة والخبرة الأوربية في انتهاج سلوك الحوار ممن أستلموا السلطة وعدم قبول الآخر حتى لو كان الآخر معارضا في الداخل. وكذلك الحال بقي معارضوا الداخل ينظرون بنظرة الريبة والشك لمن قدموا من الخارج, وهذا يعكس لنا مشكلات حقيقية ترتبط بماهية النخب السياسية العراقية الحالية أولا وطبيعة الظاهرة الحزبية الجديدة في العراق، والمتغير الأمريكي,هو العامل الأساسي في تحديد العلاقة ما بين المعارضتين، فالمعارضة وهي قد أستلمت السلطة أنقسمت في مواقفها من الوجود الأمريكي[32]، ما بين مؤيد ومعارض, ما بين مؤيد جزئيا ومعارض كليا, وكان هذا أحد أسباب عدم التوحد والتوحيد في المجتمع العراقي . فهناك من وقف ضد الوجود الأمريكي لأنه عنده رديف للأستبداد, وهناك من وقف مع هذا الوجود بكل قوة بسبب معارضته للإستبداد, أما الموقف الصحيح الذي نعتقده الأصوب هو الوقوف مع كل الجهد العراقي أي كان شكله ولونه ومنبعه, والوقوف ضد الإستبداد والإحتلال معا. وهذا الانقسام في المواقف السياسية لا نظنه سيزول سريعا طالما استمر الوجود الأمريكي على

هذا الحال, ولربما سيخف الإنقسام بعد توقيع العراق لإتفاقية الشراكة أو الصداقة ما بين الولايات المتحدة الأمريكية والعراق, ولتنصرف المعارضة الى ممارسة معارضتها السلمية ولتكون أروقة مجلس النواب العراقي الساحه المثالية لها, ومع الأستفادة من القدرات الأمريكية في حماية العراق من التدخلات الإقليمية . وحتى يتحقق التوازن ما بين أنواع المعارضة الموجودة في العراق لابد من عدم غلق الأبواب أمام أية حركة سياسية معارضة أو توجه معارض كما يحصل اليوم في العراق ليس اعتمادا على النص الدستوري, أو المبدأ الديمقراطي حسب بل وعلى حقيقة أن المعارضة هي حق متاح للجميع, وهي نوع من أنواع الجهد الوطني فليس من الضروري والمحتم أن يشارك الجميع في العملية السياسية, ولو كان هو الأفضل, ولكن من المهم جدا أن يكون هناك سماع لكل الأصوات المعارضة, وخاصة تلك الوافدة من خارج الحكومة سواء كان داخل العراق أم خارجه .

المسألة السادسة – عرقنة السياسة ام امركتها:

ما زالت قواعد السياسة في العراق غير واضحة المعالم , على الرغم من وجود إتفاق يصل الى شبه الإجماع حول اعتماد الديمقراطية, كنهج جديد في الحياة السياسية العراقية،وهذا بعكس الإتفاق الحاصل في الولايات المتحدة الأمريكية حول ماهية السياسة نفسها وقواعدها والنهج الديمقراطي المعتمد لديها وضمن هذا الاتفاق نجد بعض القيم الأساسية التي هي ركائز للسياسة في الولايات المتحدة مثل الفردانية والدستورية والفيدرالية والبراغماتية ، وهذه القيم لم يتوافر لها الاتفاق العام بين ليلة وضحاها بل أخذت حيزها من الوقت الملائم والأوضاع المناسبة ولتصبح على ما هي عليه الآن. أما في العراق فالوضع جد مختلف وصعب, ومرد ذلك يعود الى دور الأستراتيجية السياسية الأمريكية في العراق التي حاولت حشر وحصر مطالب متعددة في آن واحد وفي مدة زمنية ضيقه, وما السقوف الزمنية الموضوعية الا هي إحدى المؤشرات على ذلك التي قادت الى نتائج عكسية. والكل يدرك ويعلم بأن بناء الديمقراطية صيرورة ومسيرة لا تأخذ شكل الخطوط المستقيمة بل المتعرجة صعودا ونزولا، وبعضها الآخر يعود الى طبيعة المجتمع العراقي والقوى السياسية التي تقود العملية السياسية منذ 9 نيسان 2003 وماهية نظرتها للسياسة ومعالجتها السياسية المطروحة . ويمكن تحديد المفاصل الأساسية لعدم الأتفاق :-[33]

1- ما زالت السياسة العراقية خاضعة لقواعد اللعبة الصفرية المعتمدة مفهوم الرابح والخاسر المطلق, فأما تربح كل شيء أو تخسر كل شيء, وبخلاف منطق السياسة الأمريكية حيث منطق التسويات المقبولة والمساومات المتبادلة.

2- لا تزال السياسة العراقية تعتمد منطق أن الآخرين هم أعداء وليسوا متنافسين أو متبارين, وذلك بسبب وجود التصارع ما بين القوى السياسية والإجتماعية, وهنا نشخص لأستخدام بعض المفردات والمفاهيم والمصطلحات التي لا تخدم عملية البناء الديمقراطي في العراق . فوصف الآخر بالخيانة لمجرد الاختلاف أو وصفه بالإرهاب لمجرد عدم الاتفاق حول بعض المسائل ليس من شأنه تعزيز الاستقرار السياسي وتجذير بعض القواعد المهمة للعمل السياسي .

3- إن السياسة العراقية ما زالت لا تفرق ما بين من له حق المقاومة ومن له حق العمل السياسي السلمي،مثلما لا تفرق بين ما هو ارهابي وما هو مقاوم، وبين ما هو مهدم ومخرب للعمران السياسي والإقتصادي في العراق وبين ما هو ناقد منتقد بهدف البناء أو بهدف التخريب . كما لا يوجد تفريق حقيقي بين ما هو مقاوم للوجود العسكري الأجنبي أي كان شكله، وبين ما هو مقاوم لعملية بناء العراق الجديد, سواء كان تحت الإدارة الوطنية أم الإدارة الأمريكية . في حين نلاحظ بأن الإستراتيجية الأمريكية في العراق أخذت تميز ما بين الإرهاب والتمرد [34] وذلك في مساعيها لأستجلاب مصالحها والدفاع عنها وكل ذلك اعتمادا على مبدأ البراغماتية . والبراغماتية هذه نلحظها بارزة في تعامل القوى السياسية العراقية مع الأستراتيجية الأمريكية ولكنها تغيب لصالح المبادئ الطائفية والعرقية والدينية, عندما يكون هناك تعامل ما بين العراقيين أنفسهم. وعندما تغيب

البراغماتية لصالح التعصب المختلف أشكاله، فإن بوابات التعامل العراقية – العراقية ستغلق وليكون من يفتح هذه الأبواب اليد الأمريكية التي ستكون هي الوسيط ما بين العراقيين .
4- تفتقد الساحه العراقية لمقوم السياسة الوطنية الشاملة ووجود الحواجز الجغرافية - الإجتماعية داخل الإقليم العراقي، والسائد هو نوع من التمثيل السياسي المحصور أما بمكون إجتماعي معين أو حيز جغرافي محدد وهذا من شأنه أن يعطل من الاندماج السياسي والإجتماعي والقومي ، الذي سيقود لإبراز مزيد من التحديات الإضافية أمام بناء الديمقراطية في العراق الى جانب وجود تهديد حقيقي للوحده الوطنية العراقية [35] . والمعادله التي ينبغي أن تسود هي أن يكون الخيار الديمقراطي, الخيار الذي يعمم على كل الإقليم وساكني الإقليم وأن يكون بطريقة تعزز الوحدة الوطنية لا أن تهدمها أو تهددها بذلك . وأفضل سبيل لذلك هو اعتماد سياسة كسر الحواجز العامودية – العادموية وانتهاج العلاقات الأفقية – الأفقية هذه تحتاج لتفعيل المؤسسات الوطنية المعززة للهوية العامة سواء كانت ثقافية أم عسكرية أمنية الى جانب تفعيل بعض الأنظمة الأنتخابية التي تدفع بالمرشح للذهاب للناخب وليس اعتماد آلية جامدة محددة سواء بتغيير نظام القائمة المغلقة أو سبيل آخر .

المسألة السابعة – من الدولة القومية الى الدولة الديمقراطية:

إن أي تفكير في الدولة لا يبتعد عن مسألتين أساسيتين الأولى الغاية والهدف وهذه ترتبط بمدى نجاعتها المرتبطة بأستجلاب الطاعة والرضا, والثانية مدى مطابقتها (الدولة) لغايات المجتمع . وإذا كانت الدولة هي واحدة من الأشكال التأريخية [36] الممكنة التي بواسطتها تؤكد جماعة ما وحدتها السياسية وتقرير مصيرها, فإنه يمكن القول أن الشكل التأريخي للدولة في إطار مفهوم عام 1648 ما عاد ملبيا للمفاهيم المعاصرة التي سادت في الآلفية الثالثه . ولذلك فإن الدولة – القومية, الدولة – الأمة , إذا ما كانت من الغايات التي طمح لها بناة الدولة ما بعد الإستقلال, فإن الغايات الحالية قد تبدلت، وحقيقة هذا التبدل تعود الى عاملين, الأولى يرتبط بماهية الدولة – القومية وتطبيقاتها الخاطئة والثاني يرتبط بماهية الأحوال الدولية السائدة والقيم الجديدة التي أنضوت عليها تلك الأحوال، ففي ما يخص التطبيقات الخاطئة فأنه يمكن القول أن تغليب القومية على الدولة أو صبغ الدولة بصبغة قومية معينة قد قاد الى وهن في مؤسسات الدولة وإدارتها, وكذلك الحال فإن تغليب مصلحة الفرد – الزعيم – الحاكم – القائد على مصلحة الدولة - الأمة كان من شأنه هو الآخر أنكار أي دور مؤسسي وبدلا من الحديث عن الدولة بعدها مؤسسة سياسية – قانونية فإنها أمست هيمنة فردية وشخصية وقد قاد هذا الى وجود فجوة واسعة ما بين الحاكم والمحكوم ليغيب الرضا لصالح الطاعة الخاضعة . وإذا ما أردنا الإتكاء على مفهوم بديل للدولة – القومية وهو الدولة – الشعب فإن هذا المفهوم ربما هو غير متحقق كليا في العراق حتى الوقت الحاضر، فالخلاف ما زال سائدا, أو هو الصراع أصلا, ما بين التوجه الفردي والتوجه الجماعي، فالدولة – القومية السابقة على تأريخ 9 / نيسان 2003 أهملت الفرد وأنكرته لصالح المجموعة, المجموعة التابعةأصلا لزعامة الفرد. أما الدولة التي تم الشروع في بناءها بعد 9 نيسان 2003 فقد ارتكزت على المجموع دون الفرد وهذا ما وجدناه في أصل المادة 29 من الدستور العراقي لسنة 2005 [37] في حين كان يفترض أن يكون الفرد هو الأساسي، وهنا نشير الى أن الأعتماد على المكون الجماعي يدفعنا للقبول بطبيعة التركيبة الحاصلة للدولة العراقية, الذي يعد و حسب منطوق الدولة غير المتجانسةأجتماعيا, نوع من الخطورة السياسية, لأن وجود عدة جماعات أثنية ضمن نفس الوحدة السياسية تتمسك كل منها بدينها الخاص ولغتها وثقافتها وطرقها دون أن تتفاعل مما يؤدي الى الإختلافات التي تولد قوى انفصالية لعدم وجود معايير إجتماعية موحدة. وإذا ما أنطلقنا من أن الدولة هي بنت المجتمع وقائدة له, فإنها ووفقا لهذا المفهوم, ستكون أنعكاسا لكل هذه الجماعات في الوقت الذي نفضل فيه أن نراها دولة فوق كل هذه الجماعات. ثم أن المشكلة التي تثار، عندما نعتمد مفهوم الدولة – القومية في العراق، هي أية قومية التي ستكون السائدة في ظل غياب الإطار الشامل على مستوى السياسات

والصياغات. ناهيك عن غياب المركزية اللازم توافرها في اطار الدولة - القومية وذلك بسبب الخوف من وجود مركز مماثل لتجربة ما قبل 9 نيسان 2003, والتوجهات الجديدة التي برزت سواء في اعتماد الفيدرالية أو مشروع قانون الأقاليم والمحافظات والمجالس المحلية في المحافظات [38]. ولذلك نعتقد بأن من الأفضل أن تكون الدولة المستقبلية هي ما يأتي :-

1- الدولة الديمقراطية لاسيما تلك التي تعتمد الديمقراطية تعريفا لها بأنها حكم الأغلبية أو حكم الأغلبيات مع احترام حقوق الأقليات .

2- الدولة المحايدة فوق الجميع التي تؤكد تعايش القوميات والأديان والطوائف كافه, التي هي أداة للإكراه المنظم ليس من قومية ضد قومية أو من مذهب ضد مذهب آخر أو من طائفة بالضد من الطوائف الأخرى .

3- إن الدولة التي تكون ملبية لشروط خارجية لا تستطيع أن تدوم وتوفر الحاجات الأساسية لمواطنيها, ولذلك نحسب أن الدولة التي شكلت بالإدارة البريطانية [39] لم تكن ملبية حقا للغايات الأساسية في المجتمع العراقي ولكل المجتمع العراقي وكذلك الحال فإن الدولة التي أعيد بناءها بعد 9 / نيسان 2003 وبالإدارة الأمريكية ينبغي أن تتلافى أخطاء التجربة السابقة، لأننا نحسب أن المقوم السياسي في أي دولة هو المحور الداخلي والإدارة الداخلية وليس شيء آخر . والدولة التي نطمح إليها هي الدولة التي تفك ارتباطاتها من كل طائفة وقومية وديانة ومذهب بالقدر الذي تفك ارتباطها من الإدارة الخارجية، والدولة التي نتمنى أن تتواجد في العراق, هي الدولة التي تتجاوز كل من الإستبداد والإحتلال .

الخاتمة

إن بناء مستقبل عراقي مستقر وآمن وديمقراطي حقيقي لن يكون هو فقط نتاج صياغات الحلول للمسائل الشائكةعلى صعيد التنظير حسب بل وفي السعي لإيجاد المناخات الملائمة للحلول المطروحة لكي يكتب لها الديمومة والأستقرار . وعلى أرض الواقع فإن المسائل التي طرحت في العراق وما رافقها من مشكلات صعبة ومعقدة وارتباطها بمديات واسعة من التنافس أحيانا والتصارع أحيانا أخر, لا يبدو أنها ستنتهي بسهولة هكذا لأسباب عديدة بعضها يرتبط بطبيعة العلاقة ما بين النخب السياسية العراقية وما تشوبه تلك العلاقة من أزمة عدم الثقة المتبادلة وتأثيرات ذلك على غلق الأبواب أمام طرح الحلول, وبعضها الآخر يرتبط بخطل الحلول المطروحة سواء كانت عراقية أم أمريكية أو المشتركة بسبب قصور في قراءة الواقع السياسي، الإجتماعي، الإقتصادي، وبعضها الآخر يرتبط بإختلاف الرؤى العراقية – الأمريكية حول كثير من المسائل والمشكلات . ولذلك نعتقد أنه من الضروري أن تكون هنالك بعض القواعد والمسائل المتفق عليها حتى نتجنب المشكلات سعيا نحو تحقيق المبدأ العام وإنجاح الغاية الحقيقية للسياسة الا وهي حفظ الموجودات البشرية والمادية في العراق . ويمكن تحديد هذه الوسائل التي بعضها يتعلق (ما بين العراقيين) أولا (وللعراقيين) ثانيا و (ما بين العراقيين والآخرين) أخيرا .

أولا- ما بين العراقيين: أساس القاعدة التي ينبغي أن نعتمدها هنا هي أن الخروج من الخلاف ليس مستحب بل واجب وضروري أصلا قولا وفعلا . وضمن هذه القاعدة يمكن تحديد بعض الاشتراطات ومنها :-

أ - نبذ عقلية التخوين والتكفير والترهيب ولصالح عقلية آخرى تستند على الخزين الوافر من المفاهيم والعقليات الإيجابية المشجعة على التعايش والحوار والتسامح .

ب - الاستناد الى أرضية التعايش مع الآخر, لاسيما أن الآخر هو العراقي وليس مخلوق قادم من الفضاء. وهذا الآخر إنما هو شريك في الوطن والمصير مثلما هو شريك في المخاوف والآمال، لذلك لابد من نبذ سلوكية التعامل مع الآخر على أنه عدو, لأن الديمقراطية الحقيقية تفترض وجود الأنا والآخر المتعايش وليس الآنا والعدو، وليصبح بعد ذلك العدو الحقيقي والوحيد هو ذلك الرأي والإتجاه والفرد الذي يريد حرمان العراق من الكثير من المقومات .

ج - لا ينبغي أن يكون موضوع الإستبداد – والإحتلال موضوع تفريق وتشتيت لجهود العراقيين بل عنصر توحيد, لأن التجربة أثبتت أن الجهود المشتتة في ظل الإستبداد كانت من مقومات أستمراره ووجوده وبالشكل الذي رجحت حركة التغيير الخارجي بأداة عسكرية وليس التغيير من الداخل، وكذلك الحال فإن تجربة ما بعد 9 نيسان 2003, تجربة الإحتلال, فإن تشتيت الجهود العراقية سوف لن يديم الإحتلال وأشكاله فقط بل ومنح أدوات الإحتلال فرص التلاعب بالمقدرات العراقية, لذلك لابد أن يكون الخيار المطروح المعتمد على المواقف الموحدةالواحدة من الإستبداد أي كان شكله وهويته كما هو الموقف من الإحتلال هو واحد .

د - هنالك بعض المسائل الخلافية التي يمكن حلها وهي التي تدخل في باب التنافس السياسي العادي التي يمكن توفير المستلزمات الأساسية لها مثل قنوات البرلمان والصحافه وبعضها الآخر هي المسائل الخلافية التي تدخل من باب التصارع وهذه تحتاج لجهود تكاملية ما بين المحلي والإقليمي والدولي .

ثانيا - للعراقيين : وأساس القاعدة التي يجب أن نعتمدها هنا هي أن ((التصرف على الرعية منوط بالمصلحة)) وهذه المصلحة تقتضي ما يلي :-

أ - أن يكون المواطن العراقي هو جوهر المصلحة العراقية قبل الوطن وقبل أي شي آخر، وانغماس القوى السياسية بالصراع على الوطن وثروات الوطن من شأنها أن تقضي بالكامل على وجود المواطن كيانا وكرامة وحقوقا، وكذلك الحال فإن أي صراع ممكن وقوعه في أي نطاق ومع أي طرف لن يكون مضمون النتائج ما لم يكن معتمدا بالأساس على وجود المواطن، والمستهدف الأساسي لأي مشروع خارجي يهدف الى تحقيق مصالحه الخاصة إنما يستهدف بالأصل المواطن قبل الجغرافيا .

ب - أن تكون السياسة في العراق عراقية الأصل والوسيلة والغاية، وأولوياتها بالأساس المصلحة العراقية وليس المصالح الأخرى وفي قمة المصالح العراقية التجذير للمصلحة الوطنية وليس الحزبية أو الطائفية أو القومية على المستوى الداخل أو مصالح الدول المجاورة للعراق، وتحقيق هذه المصلحة من خلال تحقيق التوازن ما بين المحلي والإقليمي (الإسلامي والعربي) كما هو الحال في تحقيق التوازن والتكافؤ النسبي وليس المطلق ما بين العراق كدولة وشعب ومصلحة والولايات المتحدة الأمريكية، لأن بقاء الصبغة الأمريكية على العراق سوف يثير المخاوف الإقليمية والمخاوف المحلية مثلما هو الحال في أضفاء الصبغة للدولة (س) أو(ص) من الدول المجاورة, على العراق من شأنه إثارة المخاوف الأمريكية والإقليمية, الأمر الذي سيزعزع من الاستقرار المنشود .

ج - الا يفرق المشروع الوطني العراقي ما بين عراقي الداخل والخارج لا لحقبة ما قبل 9 نيسان 2003 ولا بعدها, بغض النظر عن الأسباب والمسميات ولا يجوز منع الآخرين من حق المعارضة سواء كانوا داخل العراق أم خارجه .

د - أن تكون الديمقراطية المنشودة هي الديمقراطية الوطنية، بهويتها العراقية, وتبتعد قدر الامكان من الاقتباسات الأجنبية أي كانت هي .

هـ - الدولة التي نطمح لتأسيسها أو إعادة بناءها هي الدولة الوطنية الديمقراطية المدنية وليست الدينية أو المذهبية، هي الدولة المحايدة فوق الجميع، وهي الدولة التي تفك ارتباطاتها من كل مشروع طائفي أو مذهبي أو عنصري، و من كل مشروع إقليمي لا يلبي طموحات العراق كدولة وأخيرا التي تفك ارتباطاتها من الهيمنة الخارجية ولاسيماالإقليمية .

و - ما يحتاجه المواطن من الديمقراطية ليس فقط توفير سلطة الحق في الإعتقاد وحرية التعبير عن الرأي بل والحق في الإنجاز الإقتصادي أيضا فالديمقراطية لا تعني الانتخابات حسب بل وتوفير الخدمات الأساسية (الماء والكهرباء والبطاقه التموينية) .

ثالثا- ما بين العراقيين والآخرين: وأساس القاعدةالتي ينبغي اعتمادها هنا ليست هي قاعدة ((التابع تابع)) بل هي ((من استعجل الشي قبل أوانه عوقب بحرمانه)) . وضمن هذه القاعدة يمكن تحديد ما يأتي :

أ - إن أية أستراتيجية لبناء الديمقراطية في العراق ينبغي لها أن تعتمد الإطار الوطني العراقي واحتياجات المواطن العراقي وآماله الى جانب الإبتعاد عن السقوف الزمنية, لأن منطق بناء الديمقراطية بما فيه من صيرورة بعيد كل البعد عن منطق بناء هندسي جامد .

ب - إن الإستراتيجية الأمريكية المعتمدة في إطار اللعب بالمتناقضات العراقية أو الرهان عليها ينبغي الإبتعاد عنها, لأنها تتنافى مع مبدأ بناء خيار ديمقراطي موضوعي في العراق وهي من شأنه أن تدفع الطرف الخاسر في اللعبة للذهاب لإعتماد اللعبة الصفرية في السياسة وهذا ليس في صالح العراق .

ج - إن أفضل خيار يمكن اعتماده الامريكان في العراق هو الأصطفاف مع الديمقراطين ومن يؤمن بهم وبغض النظر عن كونه ينتمي الى هذه الطائفة أو تلك .

د- إن العراق يحتاج الى وجود الديمقراطين لإنجاح الديمقراطية والى الفدراليين لإنجاح الفدرالية وللإبتعاد عن أدوات الإحتلال والأدوات الدولية الإقليمية لأنجاح بناء الدولة والديمقراطية .

هـ - إن وجود محيط أقليمي غير قلق أو متخوف مما يجري في العراق راهن بإرادتين، الأولى الأمريكية التي ينبغي أن تفكر حقا في تفعيل النهج الوظيفي ما بين العراق والدول الست المجاورة لخلق مصلحة متبادلة ومشتركة مقبولة للطرفين، الثانية الإدارة العراقية التي ينبغي أن توصل رسالة مفادها أن العراق يسعى لتأسيس دولة مستقلة بالكامل في شؤونها ما عدا اشتراطات الاعتماد المتبادل وجهود المجتمع الدولي, وهو يسعى أيضا الا يكون تحت مظلة أي دوله كانت .

الهوامش والمصادر:

1- يشير بريمر في مذكراته أن حالة العراق اليوم تشابه حالة ألمانيا في 1945 وحالة الاتحاد السوفيتي الفاشل في 1989. أنظر بهذا الخصوص :- بول بريمر, عام قضيته في العراق, ترجمة عمر الأيوبي، دار الكتاب العربي, بيروت, 2006, ص149 ؛

Korean National Comission, Korean Politics: Striving for Democracy and unification, Kang Jung, Seoul, 2002, P.619;Kim Hakjoon, Koreans Relations with Her Neighbors in A changing World, Holly M international corp, Newjersy, 1995, P.539 .

وفي هذا المصدر الكثير من الإشارات المهمة للتجربتين اليابانية والكورية الجنوبية في ظل علاقتهما مع الولايات المتحدة الأمريكية .

2- ب.س. لويد, أفريقيا في عصر التحول الإجتماعي, سلسلة عالم المعرفه, الكويت, 1980, ص319.

3- أنظر: سمير أمين, التراكم على الصعيد العالمي : نقد نظرية التخلف, ترجمة حسين قيس، دار ابن خلدون, بيروت , بلا سنة , ص33.

4 . Arblaster Anthony, Democracy, Arrowsmith Limited Great Britain, 2001, P.66 .

- Giovani satori, Democratic Theory, oxford publishing, New Delhi, 1965, P.141 .

شاكر الأنباري (إعداد), الديمقراطية التوافقية: مفهومها ونماذجها, معهد الدراسات الأستراتيجية, بغداد, 2007, ص10 .

5- كرستوفر ديكي, ما بعد صدام: أمريكا ومستقبل الشرق الأوسط, مجلة Newsweek (الطبعه العربية), العدد 9 ، يناير , 2007؛ خالد عبد الحميد , تقرير واشنطن : إعادة تصور أمريكي لترويج الديمقراطية , 2008/2/16 (الأنترنيت) .

6- غسان سلامه, العراق أقتراح للتغيير, مجلة المستقبل العربي, بيروت, العدد 298, 2003, ص298, ص86؛ مايكل هدسون, سيناريوهات لسياسة العراق ما بعد الإحتلال, مجلة المستقبل العربي, بيروت, العدد 298, ص81.

7- عامر حسن فياض, جذور الفكر الديمقراطي الليبرالي في العراق الحديث، أطروحة دكتوراه , كلية العلوم السياسية, جامعة بغداد, 1990؛ عبد الحسين شعبان, جذور التيار الديمقراطي في العراق: قراءة في أفكار حسين جميل, هل أنقطع نسل الليبرالية العراقية, بيسان للنشر والتوزيع والإعلام , بيروت, 2007, ص86 .

8- سعيد السامرائي, الطائفية في العراق: الواقع والحل, مؤسسة الفجر, لندن, د.ت, ص ص 135-298.

9- حسنين توفيق أبراهيم , عبد الجبار أحمد , التحولات الديمقراطية في العراق القيود والفرص , مركز الخليج للأبحاث – دراسات عراقية , الأمارات العربية المتحدة , 2005 , ص125 .
10- والتخوف من الديمقراطية كونها شيئا غريبا أجنبيا, ينبغي الا يدفعنا للتروع للأخذ بالإستبدادية والدكتاتورية والحزب الواحد أو تأييده . أنظر : رياض عزيز هادي, العالم الثالث من الحزب الواحد الى التعددية , دار الشؤون الثقافية , العراق , 1995 , ص57؛
David spitz, pattern of Anti Democratic Thoughts, The free press,Newyork , 1965 , P. 287 .
11 - باسيل يوسف يوسف, الأمن الوطني العراقي ومتطلبات المرحلة الراهنة: الترابط بين الأمن الوطني وحقوق الأنسان, مجلة الحكمة, بيت الحكمة, بغداد, العدد 39, 2005, ص62؛ عبدالجبار أحمد, الديمقراطية والأمن القومي العربي, مجلة العلوم السياسية, كلية العلوم السياسية, جامعة بغداد, العدد 27 , 2003 , ص35 .
12- الشمولية نوعية خاصة من السلطوية وكل نظام شمولي هو سلطوي ولكن ليس كل نظام سلطوي هو شمولي، والسلطوية عقيدة تؤكد قدرتها على صيانة النظام والسلطة من خلال التماسك والقوة والإكراه سواء بذريعة حكم الفرد أم الطبقه أم سيطرة مبدأ ما، أما الشمولية فهي نظام يكون فية الحزب الواحد المسيطر على السلطة السياسية والقانونية والعسكرية ويحاول إعادة هيكلة المجتمع وتجديد قيمه والتدخل بالحياة الشخصية للأفراد . أنظر :
Rober cord, potitical science, Appleton – century – crofts, Newyork, 1974, p.113.
13- عدنان الحلفي, تأسيس المجتمع المدني: دراسه في التقاليد السياسية العراقية, الجزء الأول, دار البراق, بيروت , 1997؛ جعفر الحسيني, على حافة الهاوية, دار الحكمه , لندن , ط1 , 2003 .
14.Edward L.Gibson, Federalism and Democracy in Latin America, Johns opkins, university press, Baltimore , 2004 , p. 27
15- جورج طرابيشي, في ثقافة الديمقراطية, دار الطليعه, بيروت , 1998, ص93؛ جورج قرم , الطائفية ومشكلة الأندماج , مجلة دراسات عربية , بيروت , العدد 1 , 1978 , ص 15 .
16 . أحمد قائد الشعيبي, وثيقة المدينه: المضمون والدلاله, سلسلة كتاب الأمة, قطر, العدد 110، 1426 هـ, ص55 .
17 .Cyntia H. Enloe , Ethnic conflict and political development , little Brown and company, Boston , 1973 , p .153 ;Edward L.Gibson , op. cit. , p .33 -
18 - حسن العلوي, الشيعة والدولة القومية في العراق 1914 – 1990, دار الثقافه للطباعه والنشر, إيران, 1990 , ص259 .
19 - عبد الجبار أحمد, في الديمقراطية الوطنية, مجلة العلوم السياسية, كلية العلوم السياسية, جامعة بغداد, العدد 28 , السنه 2004 , ص89 .
20 - سعيد السامرائي , الطائفية في العراق , المصدر السابق ذكره , ص50 ؛ ثامر عباس , إعاقة التحول الديمقراطي من المجتمع المدني الى الطائفية السياسية, مجلة الأسلام والديمقراطية, منظمه الأسلام والديمقراطية, بغداد, العدد 8 , 2004 , ص 123 .
21 - فاطمه حمدي, العلاقات العراقية – الأمريكية, رسالة ماجستير, كلية القانون والسياسة, جامعة بغداد, 1988 , ص4 .
22 . Pomegranate communication , Know ledge cards , The 50 united states , printed in Hong Kong .
23- قرار مجلس الأمن المرقم 1483 الصادر في الجلسة 4761 في 22 / 5 / 2003.
24 - وعن طبيعة التحالف مع الأجنبي أنظر : عبد الأله بلقزيز ، أزمة المعارضة السياسية في الوطن العربي ، في عبد الأله بلقزيز وآخرون, المعارضة والسلطة في الوطن العربي: أزمة المعارضة السياسية العربية , مركز دراسات الوحده العربية , بيروت , 2001 , ص44؛ وعن طبيعة التحول الديمقراطي أنظر: عبد الوهاب رشيد, التحول الديمقراطي في العراق : المواريث التاريخية والأسس الثقافية والمحددات الخارجية, مركز دراسات الوحده العربية, بيروت, 2006, ص251؛عبدالجبار أحمد , الأنتخابات والتحول الديمقراطي في العراق, مجلة العلوم السياسية , كلية العلوم السياسية , جامعة بغداد, العدد 32 , 2006 , ص112 .
25 -عزيز حسن, موقف الأداره الأمريكية في عهد الرئيس ليندون جونسون : ثورة أيلول في ضوء وثائق وزارة الخارجية الأمريكية 1964 – 1968 , في ممتاز حيدري (أعداد) , مؤتمر الذكرى المئوية لميلاد البارزاني , الجزء الأول , أربيل , 2003 , ص153؛ يحيى عبد المبدي , تقرير واشنطون , بريجنسكي : أمريكا أهدرت فرصه لقيادة العالم , العدد 102 , 31 / 3 / 2007 .. http .www.taqrir.org
26 - جورج طرابيشي , المصدر السابق ذكره , ص94 .
-Cyntia H.Enloe, op.cit.9 159-
27 - مجموعة الأزمات الدولية , الحرب الأهلية في العراق والتيار الصدري والحشد العسكري الأمريكي , تقرير الشرق الأوسط رقم 72 - , 7 شباط 2008 , ص22 .

28 - حسن لطيف الزبيدي , موسوعة الأحزاب العراقية , مؤسسة العارف للمطبوعات , بيروت , 2007 , القسم الثاني , ص 203 .
29 - عبد الحسين شعبان , تضاريس الخارطه السياسية العراقية : محاولة للفهم والتقريب , www.Iraq-na.com
30 - ومن أشهرها مؤتمر الناصرية في نيسان 2003 بعد الإحتلال والذي حضره 75 شخصية سياسية , وبدعوة من نائب الرئيس الأمريكي ديك تشيني وبأشراف الحاكم العسكري (جي غارنر) أختتم المجلس بالتوصل الى 13 نقطة حددت وصاغت السياسية العراقية لحقبة ما بعد التغيير ؛ أنظر : حسن لطيف الزبيدي , المصدر السابق ذكره , ص 513 .
31 - أنظر على سبيل المثال: محمد بشار الفيضي, ألسراب: حصاد العملية السياسية في ظل الإحتلال الأمريكي للعراق, دار الجيل العربي, عمان, 2007؛ جلال الطالباني, أراء وأحاديث, مكتب الأعلام المركزي للأتحاد الوطني الكوردستاني, 2003 .
32 - أنظر: المؤتمر التأسيسي الوطني العراقي : البيان التأسيسي والبيان الختامي, بغداد, 2004/5/8 , مجلة المستقبل العربي, مركز دراسات الوحده العربية, بيروت, العدد 305 , تموز 2004 , ص197؛ - المشروع السياسي للحزب الأسلامي العراقي , أيلول, بغداد , 2002 ؛ صحيفة الأنتخابات , اللجنه العليا للأنتخابات , المجلس الأعلى الأسلامي ، بغداد , العدد 7 ، 23 / 12 / 2004 .
33 - حسين توفيق أبراهيم و د. عبد الجبار أحمد , التحول الديمقراطي ، المصدر السابق ذكره , ص120 .
34 - أنظر على سبيل المثال:- يوسف الجهماني, تورا بورا: أول حروب القرن، دار حوران للطباعه والنشر والتوزيع، ط4, دمشق , 2002، ص ص 173 – 175؛ محمد عياش الكبيسي, من فقه المقاومه, أصدار صحيفة السبيل، ع 12،عمان , 2005, ص32؛ محمد مهدي شمس الدين, فقه العنف المسلح في الأسلام , مركز دراسات فلسفة الدين, بغداد, 2004 , ص15؛ المعهد العراقي, مجموعة رصد الديمقراطية, التقرير السنوي لواقع الحقوق والحريات في العراق لعام 2006 , ط1 , 2007 , ص13 – ص19 .
35 - راؤول بليند بناخر وأبيغل أوستاين ، حوار عالمي حول الفدرالية , الجزء الأول , منتدى الأتحادات الفدرالية , كندا , 2003 , ص15؛ راؤول ملكاري, هل يستطيع النظام الفدرالي المساعده على إدارة التعددية الأثنية والقومية , مجلة الأتحادات الفدرالية, كندا, المجلد 5 , 2005 , ص17؛ عبد الجبار أحمد عبد الله ، بعض المعادلات في فهم الفدرالية , مجلة الحوار, المركز العراقي للتنمية والحوار الحضاري , بغداد , تموز 2006 , ص91 .
36 - فتحي التريكي , مفهوم الدولة في الحقل الفلسفي المعاصر , مجلة الفكر العربي المعاصر , مركز الأنماء القومي , بيروت , العدد 24 , شباط 1983 , ص45 .
37 . الدستور العراقي لسنة 2005 ؛ كذلك أنظر : مجموعة باحثين , مأزق الدستور : نقد وتحليل , الفرات للنشر والتوزيع , بيروت , 2006 ؛ مكتب الدعم الدستوري التابع ل (UNAMI) , تعقيب حول مسودة تقرير لجنة مراجعة الدستور العراقي .
38 - أنظر : مجلس النواب العراقي, مشروع قانون المحافظات غير المنتظمه في أقليم , الأحد 17 شباط 2008؛ نص مشروع قانون الأجراءات التنفيذية الخاصه بتكوين الأقاليم في العراق , الذي يحتوي (24) مادة (الأنترنت) ؛ وكذلك: عدنان الصالحي, ملاحظات بشأن مسودة قانون النفط والغاز: تقسيم الثروه هل سيقسم البلاد , صحيفة الصباح , العراق , العدد 1104 , 5 / 5 / 2007 , ص14 .
39 - وزارة التنمية الدولية البريطانية (Dfid) , العراق: خطة مؤقتة لمساعدة البلاد , شباط 2004 , ص ص 5 – 19 ؛ ميثم الجنابي , العراق ورهان المستقبل , دار المدى , دمشق , ط1 , 2006 , ص24؛ -رند حكمت محمود, مشكلة بناء الدولة في العراق للمدة 1921 – 2006 , أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم السياسية , جامعة بغداد, 2007 , ص125.